مقتل خاشقجي جعل ابن سلمان مارقاً لا مصلحاً

خصصت مجلة "إيكونوميست" افتتاحية العدد الجديد الصادر أمس للحديث عن اختفاء الصحافي جمال خاشقجي، الذي مضى على دخوله قنصلية بلاده ما يزيد على الأسبوع.

ولم يره أحد منذ ذلك الوقت. وتنقل الافتتاحية عن المسؤولين الأتراك، قولهم إن خاشقجي قتل على يد فريق من القتلة السعوديين، الذين قاموا بتقطيع جثته بناء على أوامر من الديوان الملكي، لافتة إلى أن السعوديين كرروا القول إن خاشقجي غادر القنصلية بناء على إرادته. وتعلق المجلة قائلة: لو كان الأمر كذلك فأين الشهود والسجلات المكتوبة؟ ولماذا لا توجد لقطات كاميرا سجلت خروجه؟ ولماذا وصل فريق سعودي من 15 شخصا قبل اختفائه وغادروا بعد ذلك مباشرة؟ يجب على السعوديين تقديم أجوبة وإلا فعليهم افتراض الأسوأ.

وتقول الافتتاحية: لو ظهر أن خاشقجي قتل، سواء قصدا أو أثناء محاولة اختطاف فاشلة، فإن هذا سيزيد من تقوية الإحساس أن ولي العهد والحاكم الفعلي محمد بن سلمان، أصبح شخصا مارقا لا مصلحا، فقد اعتقل آلاف الناشطين، واحتجز رئيس وزراء لبنان سعد الحريري لمدة أسبوعين في نوفمبر، ووصلت يداه

الطويلتان إلى الخارج، ففي مارس احتجزت ناشطة نسوية معروفة، وهي لجين الهذلول، في أبو ظبي، ونقلت بسرعة إلى السعودية ومن ثم إلى السجن.

وترى المجلة الأمير محمد بن سلمان يحكم وكأنه الوحيد الذي يملك الأجوبة، فطريقته الفظة في التعامل مع النقد، حتى اللين منه، تغطي على سياساته التي يعجب الناس بها، التي تضم الحد من سلطة الشرطة الدينية، والسماح للمرأة بقيادة السيارة، وتشجيعها على المشاركة في العمل، كما أن نظامه أصبح يشبه ديكتاتورية عربية قومية ليبرالية من الناحية الاجتماعية، لكنها مركزية يسكنها الرهاب وبنيت على الخوف، فإن وعوده بسعودية جديدة متسامحة تتلاشى.

وتجد الافتتاحية أن ميول الأمير محمد الاستبدادية ستترك آثارا اقتصادية، فهو يهدف وبطموح لفطم المملكة عن النفط، لكن المستثمرين يشعرون بالحذر بسبب الطريقة المتقلبة التي يتخذ فيها القرارات، ففي العام الماضي احتجز وصادر أرصدة مئات من رجال الأعمال والمسؤولين والأمراء في حملة أطلق عليها (مكافحة الفساد)، كان ينقصها أي مظهر من مظاهر الإجراءات القانونية.